الباب العاشر
توسيعات الحيز المعمور

مقاربات التعمير الحديث

يمكن بشيء من التجاوز المقبول تقسيم مصر الراهنة ايكولوجيا إلى نطاقين هما الحيز النيلي المعمور في الوادي والدلتا والحيز الصحراوي "المهجور" في شرق وغرب وادي النيل والدلتا. ويختلف النطاقان في عدة وجوه منها سمات الكثافة السكانية ووتيرة الأنشطة الاقتصادية والحراك الاجتماعي للسكان بين حد أقصى يقترب كثيرا من استنزاف الموارد وحد أدنى لا يستعمل موارد ميسرة. ويتطلب هذا الموقف شديد الاستقطاب الايكولوجي البحث عن آليات مقبولة يتم بمقتضاها دفع توجه أنشطة التعمير والاستثمارات وحركة البشر من المعمور النيلي المكتظ إلى البيئة الصحراوية الخاوية من السكان، من خلال استراتيجية مؤداها خلخلة كثافة الوادي والدلتا المكتظة بالسكان وإنشاء مستقرات عمرانية بطاقة استيعابية وسكانية مستدامة. وتدخل هذه العمليات ضمن مرتكزات الجوانب الديموغرافية المطلوبة في برامج مكافحة التصحر (راجع الباب الرابع).

وقد شهدت العقود الزمنية الأخيرة في مصر مداولات كثيرة حول تخطيط وتنفيذ مشروعات تنموية كبرى في الفضاء المهجور خارج الوادي والدلتا، تركزت في جانب كبير منها على استعمالات الأراضي والمياه كمحركات للتنمية. ومن هنا تعتبر تلك المشروعات بمنطوق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة

التصحر من ضمن مكونات البرنامج الوطني. ويمكن القول في هذا السياق دون إدعاء بل بيقين العارفين أن فكر التعمير المصري الحديث كان سباقا على المستوى الدولي، حيث وقر في أعماقه أن ندرة الموارد المائية مصحوبة بأزمات غذاء محتملة فى ضوء معدلات الاستهلاك والزيادة السكانية سوف تفرز ضغوطا على كفاءة استخدام المنظومة البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وسبيل الخلاص هو توسيع الحيز المعمور ضرورة ملحة لاستيعاب الزيادة السكانية، وتعديل خلل التوزيعات الإقليمية للسكان، واستحداث مسارات جديدة للتنمية المستدامة.

ويجب ألا ننسى أن نتاج ذلك الفكر يتبدى قائما منذ الثلث الأخير للقرن التاسع عشر في منطقة قناة السويس حيث تنهض حاليا ثلاث مدن كبرى تستوعب مليوني مواطن على أراضي صحراوية بكل ما تحملة الكلمة من معاني، نموذجا عالميا مشرقا لاستعمالات الأراضي يستحق كل درجات الإشادة. وتجددت تطبيقات الفكر في أوائل القرن العشرين ممثلة في تعمير التخوم الشمالية لوسط الدلتا التي كانت تعرف بمنطقة البراري، ثم منطقة قرى النوبة في ستينيات القرن العشرين المرتبطة بإنشاء السد العالي. وتتابعت التطبيقات في مديرية التحرير، والوادي الجديد، والساحل الشمالي، وسيناء، والمدن الجديدة، والمدن التوابع، والمدن الجديدة المتوأمة.

والهدف الكبير لفكر التعمير المصري الحديث هو تصحيح الإختلال بين الإنسان والمكان قدر المستطاع، اعتمادا على تنمية تقوم على محورين أساسيين، هما فتح محاور تنمية جديدة فى مناطق غير مأهولة تتمتع بمقومات طبيعية يمكن استغلالها واجتذاب السكان إليها، وتنشئ مراكز للتنمية تجتذب الفائض السكاني فى التجمعات القائمة وتحافظ على الأراضى الزراعية من الزحف العمراني.

ولتحقيق هذه الأهداف أنشئت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بموجب القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ لتكون جهاز الدولة المسئول عن إنشاء هذه المجتمعات وإدارتها. ونص القانون على أن تتولى الهيئة اختيار المواقع وإعداد التخطيطات العامة والتفصيلية وفقاً لخطة الدولة، كذلك ما نص عليه القانون من إعفاءات ضريبية وتيسيرات للأهالي نظير تنفيذ أنشطة تعميرية بالمجتمعات الجديدة.

ويرى بعض الخبراء المؤهلين أن تجربة التعمير المصرية مرت ومازالت تمر بتطورات عديدة لم يتم تناولها حتى الآن بالدراسة والتقويم الشامل الذى يحدد بوضوح مواقع الخلل والاخفاق ومواقع النجاح والحركة. وفي هذا السياق يتناول هذا الكتاب بشئ من التفصيل بعض مشروعات التعمير المعاصرة التي يتم تنفيذها، كما يتناول بعض المشروعات التي يجري دراستها وتخطيطها للتنفيذ في مستقبل منظور. والوصف التفصيلي لتلك المشروعات من واقع وثائقها الأصلية شاملا الأهداف وخطط التنفيذ والإطار الزمني وحسابات التكاليف والعوائد يقع خارج سياق موضوع هذا الكتاب، اكتفاء بفحص استخلاصي عابر بحثا عن دروس مستفادة تعرض جوانب إيجابية تستوجب إبرازها للبناء عليها وتكرارها، وجوانب سلبية تتطلب إعادة النظر وتجنبها.

المشروع القومي لتنمية سيناء

معالم جغرافية

سيناء هي الباب الشرقي لمصر وحلقة اتصالها البري مع شرق العالم العربي وآسيا قبل قيام إسرائيل، وتبلغ مساحتها ٦١٠٠٠ كيلومتر مربع بما يعادل ثلاثة أمثال الدلتا بينما سكانها يناهزون ٣٠٠ ألف نسمة (نحو نصف عدد

سكان مدينة الزقازيق وضواحيها على ١٠٠ كيلومتر مربع). ويتركز سكان سيناء في منطقتين الأولى هي السهل الشمالي على البحر المتوسط وتضم العريش ورفح والشيخ زويد وبير العبد مرورا إلى القنطرة شرق، والمنطقة الثانية هي السهل الممتد بطول خليج السويس وتضم الطور وأبو زنيمة وأبو رديس وسدر. وهناك أيضا قطاع من سكان سيناء منهم بدو رحل يعتمدون على الرعي وآخرون يعتمدون على خدمات السياحة، كما أن هناك عددا من السكان المؤقتين يصعب تقديرهم بالأرقام يعملون في قطاعي السياحة والمقاولات.

ويمكن تقسيم سيناء إلى سبعة أقاليم رئيسية تمثل أحواضها المائية. ومتوسط سقوط الأمطار على معظم الوديان نحو ١٠٠ مم سنويا فيما عدا المنطقة الساحلية الشرقية لوادي العريش حيث يصل المعدل إلى ٢٠٠ مم. وهناك سدود لتخزين مياه السيول المندفعة إلى البحر وتغذية خزان المياه الجوفية أكبرها سد الروافعة على بعد ٦٠ كيلومترا جنوب العريش. ومياه الآبار والعيون في سيناء قليلة وتميل في أغلب الأحيان إلى الملوحة . وأعظم أحواض سيناء هو وادى العريش ومساحته نحو ٢٢ ألف كيلو متر مربع أى نحو ثلث مساحة سيناء تغطي الرواسب المفككة الصالحة للزراعة نحو ٦ آلاف كيلومتر مربع. وتضم الأحواض الأخرى وادى الجرافى ومساحته ألفى كيلو متر مربع من الحد الشرقى لوسط سيناء وتتكون أراضيه من الرواسب المفككة تزداد فيها نسبة حبيبات الرمل والحصى، ومجموعة وديان تصب فى خليج السويس مساحتها نحو ٤٥٠٠ كيلو متر مربع، ومجموعة أخرى تصب فى البحيرات المرة ومساحتها ٣ آلاف كيلو متر معظمها مغطى بالكثبان الرملية مع وجود رواسب طينية، وحوض بحيرة المنزلة شرقي قناة السويس والسهول القديمة لدلتا نهر النيل ومساحته نحو ألفي كيلو متر مربع ومعظم رواسبه دلتاوية صالحة للزراعة، ووديان تنحدر إلى بحيرة البردويل مساحتها نحو ٦ آلاف كيلو متر

مربع معظمها غير صالحة للزراعة باستثناء سهول طينية مجاورة للبردويل، وأخيرا مجموعة حوض غرب خليج العقبة مساحتها ١٢,٥ ألف كيلو متر مربع لم يتحدد بعد مدى صلاحية أراضيه للزراعة.

ومن جهة أخرى تنقسم سيناء طبوغرافيا إلى ثلاث مناطق هي سيناء الشمالية وهي مؤهلة للزراعة وصيد الأسماك والسياحة وصناعات كيماوية تقوم على استخراج الأملاح من الملاحات، وسيناء الوسطى وهي مؤهلة لاستغلال إمكانيات تعدينية كبيرة للطفلة والحجر الجيري والرخام والكاؤلين والفلدسبار ورمال السيليكا يكملها زراعة جانبية، وسيناء الجنوبية وهي مؤهلة بجدارة للسياحة وأنشطة البترول واستخراج الجبس والأنهيدريت والجرانيت الوردي النادر وزراعة هامشية في الوديان وصيد الأسماك من الخليجين.

وتتميز معظم خامات الثروة المعدنية في سيناء باحتياطاتها الكبيرة وتواجدها في مواقع مناسبة بالقرب من طرقٍ رئيسية أو فرعية تصلها بالداخل أو موانئ التصدير، كما إن استخراج ورفع جودة الخامات لا تحتاج إلى تكنولوجيات معقدة، حيث معظم الخامات على سطح الأرض بما يسمح بطريقة المنجم المفتوح قليل التكلفة ويسهل تجهيزها وتصنيفها إلى عدد من المنتجات لكل منها استخداماته على المستوى المحلي والعالمي.

قطاعات التنمية

أجريت دراسات فنية واقتصادية متعددة فيما عرف بالمشروع القومي لتنمية سيناء في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين، ومول البنك الدولي وهيئة المعونة اليابانية (جايكا) وصناديق التمويل العربية بعض جوانب هذه الدراسات، وشاركت في الجانب التنفيذي لها مؤسسات استشارية محترمة منها Pacer and Darwish , Atkens, Euroconsult، كما قامت هيئة المجتمعات

العمرانية والهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بدراسات وأعمال فنية موازية. وانتهت الدراسات بتقارير ضافية غاية في الإتقان والتفصيل والروعة فيما يخص استراتيجية التنمية الإقليمية المتكاملة تتضمن التعامل مع استخدامات الموارد، وتوطين البدو، وتطوير الأيدي العاملة، وتدعيم الأنشطة الاقتصادية، وتحسين النقل والمواصلات والتنمية السياحية، ومحددات تنمية البيئة. وزودت الدراسات بملاحق لتفصيلات موضوعية مختلفة منها الصيانة، واستعمالات الأراضي، والتعدين، والجوانب الاجتماعية، والصحة العامة، والآثار والآركيولوجي. وجدير بالذكر أن توجه هذه الدراسات تتفق مع التوجهات الرئيسية لبرامج مكافحة التصحر، كما تم بيانها في الباب الرابع. وتبلغ جملة الاستثمارات المدرجة في المشروع القومي لسيناء نحو ٧٥ بليون جنيه بأسعار ١٩٩٤. وكان من المخطط أن ينفذ في المشروع ١٧ قطاعا للتنمية المتكاملة في خطط خمسية تراكمية تنتهي هياكلها الرئيسية في عام ٢٠١٧.

وتؤكد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع فوائده المتعددة منها تأمين البعد الإستراتيجي بخلق درع واقي لمنطقة الدلتا والوادي، والربط العضوي الحقيقي مع الدلتا والوادي، وتسهيل الهجرة لتعمير مناطق صحراوية جديدة بما يساعد على تخفيف الكثافة السكانية في مصر النيلية، وتنمية أنشطة سياحية صناعية وزراعية، وإيجاد فرص عمل حقيقية لنحو مليون فرد.

وأقيمت عقب إعداد المشروع القومي بعض جوانب بنية تحتية جيدة للغاية في بعض القطاعات الحاكمة منها قطاعي الطرق والكهرباء، كما تم بناء عشرات القرى السياحية خصوصا في جنوب سيناء التي صارت تعرف من باب التدليل بريفييرا البحر الأحمر. ومن المؤكد أن جزءا مهما من إجمالي دخل مصر السياحي يأتي من القرى السياحية في سيناء، إضافة إلى كمية يصعب

تحديدها من النقد الأجنبي بقيت في مصر بدلا من سفرها إلى الخارج رفق أثرياء مصريين يقومون دون مشقة برحلات الشتاء والصيف المكلفة.

ترعة السلام

العامل المحدد للتنمية في سيناء هو المياه، من هنا تم تنفيذ مشروع ترعة السلام لإمدادها بجرعة مائية تأتي من أصل أربعة ملايين متر مكعب يوميا يأتي نصفها من النيل أمام سد دمياط، حيث تمتد الترعة شرقاً لتأخذ من مياه مصرف السرو ثم من مياه مصرف حادوس لتتكون مياه مخلوطة ذات صلاحية مقبولة للري متوسط تركيز أملاحها ١٠٠٠ جزء في المليون. وتخدم الترعة ٦٠٠ ألف فدان منها ٢٠٠ ألف فدان غرب قناة السويس والباقي وقدره ٤٠٠ ألف فدان في المنطقة الساحلية الممتدة حتى مشارف العريش. والتنفيذ الهندسي للمشروع يستحق الإعجاب والاحترام لما يضمه من مجرى الترعة الرئيسي والترع الفرعية وسحارة قناة السويس ومحطات الخلط والطلمبات والبوابات وأجهزة قياس الضغط والتصرف وأنظمة إخماد الحرائق والتحكم المركزي.

ومع كل هذا الإنجاز الهندسي الرائع، فإن تخطيط وتنفيذ ترعة السلام يستدعي نقدا ربما كان مستحقا. ونقطة البدء في النقد هي أن المسار الحالي للترعة عبر القطاع الشمالي لسيناء قد جانبه الصواب، وأن المسار المثالي المفترض هو الذي يمر عبر القطاع الأوسط. والحيثيات المقدمة لأفضلية المسار البديل مزدوجة الأوجه. يرى الوجه الأول أن سيناء الشمالية فيما قبل ترعة السلام قد شهدت نهضة كبيرة قامت على زراعة مطرية كانت قابلة للتطوير تكنولوجيا لآفاق واسعة. وشهدت سيناء الجنوبية بالتزامن نهضة سياحية كبرى جلبت دخلا ماليا كبيرا، حتى وإن لم تشجع على إقامة مستوطنات بشرية مستقرة. ومن هنا يتوقع البعض أنه مع تشغيل ترعة السلام بطاقتها القصوى

وتكثيف عمليات الزراعة في الشمال وتزايد الأنشطة السياحية في الجنوب خلال السنوات القادمة، فسوف يتسلل بواقي سكان وسط سيناء في هجرة طوعية إلى الشمال والجنوب بحثا عن مصدر للدخل الحلال، وحينئذ سوف يخلو وسط سيناء من مقومات بشرية متوطنة، تاركة منطقة الممرات الاستراتيجية تبحث عن دروع بشرية تهب كنسق أول للدفاع عنها ضد عدو محتمل فلا تجد.

والوجه الثاني لأفضلية مسار القطاع الأوسط جزء منه هندسي وجزء منه اقتصادي. فالجزء الهندسي يدفع بأن اللاندسكيب السائد في القطاع الأوسط يتكون من أراضي جيرية ترتفع فيها نسبة كربونات الكالسيوم، وهي بالتخصص تتحمل تركيز ونوعية أملاح مياه ترعة السلام بشكل أفضل من أراضي الشمال حيث المسار الحالي، كما أنها تستطيع تثبيت قدر أكبر مما فيها من ملوثات كيماوية وبيولوجية بصورة أكبر فتقل احتمالات تلوث المنتجات الزراعية. والجزء الاقتصادي يؤكد أن عائد استغلال المياه في الصناعة أفضل كثيرا منه في الزراعة. ويكفي للتدليل على ذلك أن إنتاج طن واحد من القمح يحتاج نحو ألف متر مكعب من المياه، وأن هذه الكمية الضخمة من المياه يمكن استخدامها في وسط سيناء بجدوى أفضل كثيرا لتصنيع الأسمنت أو لتجهيز الرخام أو الكاؤلين وغيرها من خامات التعدين المتوافرة في المنطقة، مع استخدام جزء من المياه في زراعة استكمالية.

ويدافع مخططو المسار الحالي عنه بكونه لا يتطلب رفع المياه بالضخ لفارق منسوب أعلى من ٢٥ مترا في معظم أحباس الترعة لتقليل نفقات التنفيذ والتشغيل والصيانة، وهو ما يصب في النهاية في الجانب الإيجابي لاقتصاديات المشروع.

ورغم كل الخلافات في الرؤى، وبعد أن أصبحت ترعة السلام واقعا ماديا قائما في القطاع الشمالي لسيناء، فإن العمل الكبير الذي تحتاجه مصر أشد الاحتياج هو استكمال مخطط المشروع القومي لتنمية سيناء، بإقامة القرى والمدن والمستقرات السكنية والصناعية والزراعية والخدمية. والهدف هو غرس مستوطنات بشرية دائمة ومستقرة في شمال سيناء ووسطها وجنوبها، تستوعب في المدى المنظور ثلاثة ملايين وربما خمسة ملايين مواطن. ويعتبر تواجد تلك الكتلة البشرية في سيناء استثمارا مضمون العوائد الاقتصادية والاجتماعية ويلبي أحد متطلبات الأمن القومي الملحة، باعتبار الفراغ الديموغرافي في سيناء هو إغراء للذئاب بالعدوان عليها.

ومن المستغلقات التي تستعصي علي الفهم أن الجميع على مستوى القواعد والقيادات في مصر يتحدثون بحماس عن أهمية وأولوية هذا الهدف الوطني الكبير، ولكنه حديث ينفض بانتهاء مجالسه.

مشروعات الساحل الشمالي الغربي

حصاد المياه

من الأمانة أن يقال أن رواد التنمية الأوائل في منطقة الساحل الشمالي الغربي لمصر هم خبراء بريطانيون وألمان وإيطاليون تعايشوا في المنطقة كمحاربين أثناء الحرب العالمية الثانية، ثم عادوا إليها فيما بعد موفدين من هيئة اليونسكو وغيرها من الهيئات الدولية، منجذبين لجمال الطبيعة الأخاذ وما بها من موارد تصلح لنوع من التنمية الخفيفة تقيم أود البدو الذين يكابدون عيشة قاسية بعيدا عن عين وقلب الحكومة المركزية في القاهرة، نموذجا سيئا لطغيان المركز على الأطراف في تقرير أولويات التنمية. وقد استغرق الأمر بعض

الوقت لتحظى المنطقة بما تستحق من اهتمام وطني، فصارت مؤخرا من كبرى المناطق الجاذبة. وهكذا شهدت المنطقة زيارات وفحوص علمية وتنموية وشارك فيها مئات وربما آلاف خبراء هيئات دولية وإقليمية ووطنية وأنفقت فيها ملايين الجنيهات.

وتم تنفيذ مشروعات قطاعية وشبه متكاملة متزامنة ومتوالية طوال الربع قرن الأخير، تستهدف تنمية المنطقة بتحسين آليات استخدام موارد الأراضي والمياه بصفة رئيسية. ويصلح مشروع القصر للتنمية الريفية الممول من هيئة المعونة الألمانية ونفذته وزارة التعمير، ومشروع تنمية موارد مطروح الممول من البنك الدولي ونفذته وزارة الزراعة ومركز دراسات المناطق الجافة التابع للبنك الدولي في حلب بسوريا لتقديم نموذج شارح. ويظهر النموذج أن الثابت المشترك في جميع الحالات هو مجلدات شاسعة لتفاصيل دراسات جدوى رائعة قبل المشروع، وتقارير تفصيلية لإنجاز أعمال ليس لها حصر في نهايته. والركن التنفيذي الأساسي لجميع المشروعات هو عمليات حصاد مياه أمطار الشتاء التي تأتي غالبا في رخات فلاشية وتخزينها ثم استعمالها في دعم أنشطة اقتصادية واجتماعية في المنطقة، في محاكاة تكنولوجية حديثة لما كان معروفا وشائعا في نفس المنطقة أيام مصر الرومانية. وتصلح جميع هذه المشروعات بأهدافها المعلنة أن تندرج تحت بند مكافحة التصحر.

ومع كامل الاحترام للأهداف والنوايا الطيبة لدوافع واجتهادات الجهات الدولية والوطنية المشاركة في مشروعات الأراضي والمياه بالساحل الشمالي الغربي، فقد اعتورتها جوانب سلبية حدت من قدرتها على تحقيق أهدافها المعلنة. ويأتي في المقدمة أن بعض دراساتها انتقت جوانب أكاديمية أو هامشية متناثرة ليس لها مردود تطبيقي كبير، وأن الربط المؤسسي للمشروعات على

مستوى التخطيط والتنفيذ لم يكن بالقوة الواجبة، إضافة لعدم قدرتها على الاستمرارية في غالب الأحوال فانتهت معظم أنشطتها مع نضوب موارد المنح الأجنبية.

وشئ من ذلك النقد البرئ يطول مخطط التنمية الذي أصدرته وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة عن المنطقة. فالمخطط البالغ الضخامة يعتبر من الناحية الهندسية إنجازا مكتبيا رائعا، ولكن المرجح ألا يكون قابلا للتنفيذ على أرض الواقع المعاش في المنطقة لغياب تحديد إطار زمني ومالي وجهة قومية يناط بها التنسيق فيما بين الجهات المشاركة والمستفيدة وتحديد أولويات للتنمية يتفق عليها الجميع.

ومن دلائل ضعف الربط المؤسسي لمشروعات الساحل الشمالي الغربي، صدور قرار شديد الخطأ والخطر في ثمانينات القرن العشرين، قضى ببناء قرى ومنتجعات سياحية تطل مباشرة على شاطئ البحر وتمتد غربا من مشارف الإسكندرية حتى الحدود الدولية مع ليبيا دون إجراء دراسات تقييم الأثر البيئي. ويضيف للحالة المرتبكة أن بعض القرى السياحية حلت محل مزارع أشجار مثمرة للتين والزيتون في وجود أراضي فضاء فسيحة علي بعد "مرمى حجر"، كما استعمل في بناء معظمها طوب مستخرج من سلاسل تلال الحجر الجيري الموازية للساحل، التي تهيئ فيما بينها مصايد طبيعية لحصاد مياه الأمطار منذ العصر الروماني. وفي خضم هذا الاستعمال السيئ للأراضي تولدت عشرات القرى السياحية تكلفت بلايين الجنيهات باستثمارات قد يكون عائدها الاقتصادي محلا للجدل، ولكن عائدها الديموجرافي واضح الفشل، وعائدها البيئي شديد الضرر.

وهكذا كان وقع مشروعات الأراضي والمياه لمكافحة التصحر في سياق تعمير الساحل الشمالي الغربي، على تعددها وتنوع اتجاهاتها واختلاف جهاتها الممولة والمنفذة محدود العائد على أرض الواقع، في وقت يصيح فيه الواقع بأعلى صوت مؤكدا تواجد إمكانيات كبيرة للتوسع في الزراعة المطرية كما كان الحال خلال الحقبة الرومانية.

زراعة مطرية

من المقطوع به أن الزراعة المطرية في الساحل الشمالي سوف تكون محدودة الإنتاج، لتواضع معدل سقوط الأمطار حول ١٢٠مم في معظم المناطق الساحلية بعمق ٢٠ كيلومترا ليعطي محصولا مائيا يتراوح بين بليون إلي بليوني متر مكعب من المياه سنويا، وسوف تكون أيضا محفوفة بالمخاطرة لشدة تفاوت معدل وموعد سقوط الأمطار من عام إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى. غير أن الزراعة تحت هذه الظروف قد تكون أيضا مجزية العائد لانخفاض تكاليفها لحدها الأدنى، بدليل نجاح كبير حققه مشروع سوري للزراعة المطرية يمتد فوق مساحات شاسعة فيما بين حلب ودير الزور لها ظروف مناخية مشابهة.

ويجوز أن نحلم أن أحد مشروعات تنمية الساحل الشمالي التجريبية قد انتهى إلى تحفيز ومساعدة الأهالي في تجمعات متباعدة بامتداد بالمنطقة لزراعة مائة ألف فدان من القمح بطرق الخدمة الخفيفة، وافترضت دراسات المشروع نجاح القمح في ثلث المساحة المنزرعة لسقوط أمطار حول معدلها فأعطي كل فدان بشيء من التواضع خمسة أرادب، وكان الثلث الثاني أقل من المتوسط فأعطى كل فدان أردبان، ولم تفلح الزراعة في الثلث الأخير فاستعملت أراضيه مرعى لقطعان الأغنام والماعز. وكان المشروع متعدد الجوانب فصاحبت

زراعة القمح إقامة مجموعات متكاملة من المشاتل لإنتاج شتلات الخضر والفاكهة ونباتات المراعي الموثقة، وإقامة مراكز للرعاية البيطرية، ووحدات محلية لتوليد الكهرباء بالطاقة الجديدة والمتجددة وبالأخص طاقة الرياح والطاقة الشمسية، ومراكز إرشادية لنشر ثقافة التنمية المستدامة والبيئة النظيفة والزراعة العضوية وجمع وحفظ النباتات الطبية والصناعات الريفية والتوعية بفرص السياحة الصحراوية. ومن الضروري أن تكون للمشروع آليات للرصد والمراقبة والتحليل اعتمادا على مؤشرات طبيعية واقتصادية واجتماعية.

ويتطلب نجاح هذا المشروع الحلم على أرض الواقع اتخاذ إجراءات مساعدة يشارك فيها أهالي المنطقة بصفة رئيسية وعن طيب خاطر لتوفير البيئة المناسبة لمشاركة كافة الأطراف في التنمية المتكاملة للإقليم. ومن هذه الإجراءات إصدار تشريعات تقنن أوضاع نظم ملكية الأراضي للتوفيق بين صالح وحقوق القبائل التاريخية وحق الدولة وواجبها في تنمية المنطقة ماديا واجتماعيا وحضاريا. ومن هذه الإجراءات أيضا إقامة تجهيزات ابتدائية للأرصاد الجوية على نطاق الميكرو، وتحسين طرق المواصلات والاتصال، وتحديد فرص واختيارات تسويق المنتجات النباتية والحيوانية، وحد أدنى من التأمين والضمان الاجتماعي للاهالي في شكل قروض دوارة من السنوات السمان إلى السنوات العجاف.

مشروع توشكى

توشكى وتنمية جنوب الوادي

كانت أمور مشروع توشكى أكثر تعقيدا وأشد التباسا على العامة والمتخصصين على السواء، وتباينت فيه الآراء بشدة بين مؤيد ومعارض،

مقارنة ببقية مشروعات التعمير الكبرى في مصر، ولهذا فإنه يستحق بعض التأصيل التاريخي. فطبقا لما جاء في كتاب "مصر المستقبل: المياه والطاقة والصحراء" للدكتور رشدي سعيد، ترجع البذور الأولى للمشروع إلى أواخر أيام بناء السد العالي في أواخر ستينات القرن العشرين، حينما كلفت الحكومة المصرية حينئذ بيت الخبرة الأمريكي Arthur D. Little بدراسة واقتراح أفضل السبل والبدائل لاستعمال الطاقة الكهربائية لمحطة السد العالي الوليدة، وكانت كميتها هائلة بمقياس العصر. وانتهى المكتب من الدراسة المطلوبة طبقا للشروط المرجعية في الوقت المحدد مقترحا استغلال الطاقة الكهربائية في تشغيل مصانع تقام لإنتاج الأسمدة والألمونيوم والفيروسليكون والمياه الثقيلة. وقد أقيمت المصانع الثلاثة الأولى فعلا وحقق كل منها نجاحا اقتصاديا عظيما، وإن تعثر مصنع كيما للأسمدة فيما بعد ردحا من الزمن لأسباب لا يريد أحد أن يجهر بها.

وبعد أن تقدم المكتب بتقريره الذي كلف به، طلب من الحكومة تكليفه بدراسة أفضل الوسائل للاستفادة من المياه التي سيوفرها السد العالي وقدرها ٧,٥ بليون متر مكعب سنويا، ولكن الحكومة رفضت بدواعي توافر الخبرة الكافية لديها. غير أن المكتب لأسباب الوجاهة المهنية تطوع بإجراء الدراسة ونشرها في مجلد فاخر، أهم ما فيه أن معظم حيازات الأراضي في الوادي والدلتا تمثل زراعة قزمية تستعصي على التحسين الاقتصادي ولا ترقى إلى زراعة تنافسية، وأنه من الأفضل لمصر اقتصاديا أن تنقل مياه السد العالي المكتسبة عبر منطقة توشكى إلى الوادي الجديد في الصحراء الغربية لإقامة مزارع الإنتاج الكبير على غرار مزارع كاليفورنيا بالولايات المتحدة. ورفضت الحكومة المصرية هذه الأفكار على الفور مفضلة استخدام المياه في تحويل أراضي الحياض في الصعيد إلي ري مستديم واستصلاح بعض الأراضي البور في منطقة شمال الدلتا.

وتصادف في ذلك الحين أن شابا مجتهدا هو إبراهيم كامل كان يعمل مع المكتب الأمريكي عز عليه أن تذهب الدراسة سدى، فتعامل معها علميا وطورها لتنقل المياه من بحيرة ناصر خلال أنابيب عملاقة بدلا من الترع والقنوات المفتوحة تجنبا للفقد بالتبخير. وتقدم بالدراسة لإحدى الجامعات السويسرية فحصل بها على درجة الدكتوراه، ونشر ملخصها في مجلة الهلال في عام ١٩٩١. وتحول الدكتور إبراهيم كامل بعد عودته إلى مصر للعمل في قطاع استشارات الأعمال والتجارة، وحاول مرارا أن يقنع الحكومة المصرية والمسئولين بوزارة الأشغال والموارد المائية بجدوى دراسته ولكنه لم ينجح، غير أنه نجح بعد فترة وجيزة في أن يكون واحدا من أغنى رجال الأعمال في مصر.

ونسي الجميع موضوع توشكى والوادي الجديد حتى كان فيضان النيل الكبير في عام ١٩٩٦ الذي امتلأت به جنبات بحيرة ناصر أقصى ما يكون الامتلاء، وهنا تجدد الحديث مرة أخرى في الدوائر الحكومية عن توشكى ضمن مشروع كبير بالغ الضخامة mega project، تمثل الزراعة فيه نحو ٥% فقط من جملة استثمارات نسخته الأصلية. ويستهدف الجانب الزراعي منه استصلاح مليون ونصف مليون فدان موزعة بالتساوي بين توشكى تروى بمياه النيل، والواحات ودرب الأربعين تروى بالمياه الجوفية، ووديان البحر الأحمر تروى بمياه السيول والأمطار والمياه الجوفية.

وقيل وقتها أن المشروع الكبير الذي أطلق علية مشروع تنمية جنوب الوادي يستهدف مع مشروعات أخرى توسيع الحيز المعمور في مصر من ٥% حينئذ إلى ٢٥% بحلول عام ٢٠١٧. ويستهدف المشروع إقامة مناطق عمرانية جديدة تمتد من خط عرض أسيوط شمالا حتى الحدود الدولية مع السودان جنوبا متضمنة وديان البحر الأحمر شرقا وواحتي الداخلة والخارجة ودرب الأربعين

ومنطقة توشكى غربا. والمقومات الرئيسية للمشروع هي مستقرات بشرية يمارس الناس فيها أنشطة تتفاوت بين الصناعة والتعدين يقع معظمها في الصحراء الشرقية على مساحة ١٦ مليون فدان، والسياحة ومنها سياحة علاجية على ١١مليون فدان منها ٥ مليون فدان على البحر الأحمر والباقي ٦ مليون فدان سياحة سفاري في الواحات، إضافة إلى ١٦ مليون فدان محميات طبيعية، ومدن جديدة على ٢,٥ مليون فدان.

تقزيم مشروع تنمية جنوب الوادي

تم لسبب من الأسباب غير المعلنة تم تقزيم مشروع تنمية جنوب الوادي بمشروعاته التعدينية والصناعية والسياحية والصحية إلى مشروع توشكى الزراعي دون الجوانب الأخرى التي دخلت غياهب النسيان. وكان ذلك إيذانا باستدعاء رياح الفشل لتهب عليه حيث بات يتحمل بمفردة كامل نفقات إقامة البنية التحتية في المنطقة. وتتمثل البنية التحتية في محطة طلمبات عملاقة تضخ نحو خمسة بلايين متر مكعب من المياه من بحيرة ناصر لمجموعة من الترع الرئيسية، لري نحو نصف مليون فدان قسمت بين مستثمرين رئيسيين بمساحات تتراوح بين مائة ومائة وخمسين ألف فدان، على أن يتكفل كل مستثمر بتكاليف إقامة البنية الداخلة للري في مزرعته الكبرى.

وقد حذر بعض الخبراء من مغبة مشروع توشكى الزراعي لعدة أسباب منها ما هو خارج المنطقة off site ومنها ما هو بداخلها on site. تتعلق الأسباب الخارجية بعاملين: الأول هو ضرورة إعادة ترتيب التركيب المحصولي في الوادي والدلتا لتوفير المياه التي تتطلبها أراضي توشكى، والثاني يشكك في قدرة الخزانة المصرية على ضمان تدفق الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشروعين عملاقين بحجم المشروع القومي لتنمية سيناء ومشروع توشكى بشكل متزامن،

وكان تخوف البعض أن البدء في مشروع توشكى سيؤدي بالضرورة لتوقف أو تباطؤ العمل في مشروع سيناء، وهو مشروع له أهمية وحساسيات خاصة.

وتدور الأسباب الداخلية حول عدة حيثيات منها أن مشروع توشكى لا يقع ضمن المخطط العام للأراضي الذي تم إعداده عام ١٩٨٦ كوثيقة استراتيجية لمشروعات استصلاح الأراضي في مصر، وكذلك انخفاض القدرة الكامنة لخصوبة أراضي المنطقة، وقسوة الظروف الجوية بما يحتم زيادة مقننات ري المحاصيل زيادة كبيرة. وحذر خبراء آخرون أنه على إدارة مشروع توشكى الزراعي أن تقر بما أجمع عليه اقتصاديو اليوم بأن الزراعة التقليدية لإنتاج المواد الخام بحساب أسعار المزرعة ليست مجدية اقتصاديا في كافة أنحاء العالم. ومن هنا يتوجب التساؤل عن جدوى زراعة أراض في منطقة توشكى بلغت تكلفة استصلاح الفدان الواحد فيها نحو خمسين ألف جنيه، وتتجاوز تكلفة توصيل مياه الري إلى رأس الفدان فيها ثلاثمائة جنيه.

الظهير الصحراوي ضد توشكى

اقترح معارضو توشكى استعمال الفوائض المائية المتاحة لاستصلاح وزراعة ما يعرف بأراضي الظهير الصحراوي، وهي أراضي صحراوية متاخمة لجانبي الوادي والدلتا موازية للنيل. ومن الجدير بالذكر أن معظم هذه الأراضي تتجاوز أيضا مخطط ١٩٨٦. غير أن الاقتراح يستند على عدة مبررات منها انخفاض تكاليف البنية التحتية اللازمة للتنفيذ التي تنحصر في مد مسار ترع ومصارف وطرق وخطوط كهرباء متواجدة بالفعل، كما تتوافر الأيدي العاملة وإمكانيات النقل ومراكز التجهيز والتسويق. وتتضاعف تنافسية هذه المزايا عدة مرات مقارنة بمتطلبات البنية التحتية لمشروع توشكى إضافة إلى بعده عن مصادر العمالة ومراكز التسويق.

ويرد مؤيدو توشكى الزراعي باستحالة تنفيذ مشروع الظهير الصحراوي بناء على حجة هندسية وجيهة ، تؤكد أن سعة شبكة الري الراهنة لا تستطيع استيعاب مياه أكثر مما يضخ فيها حاليا من بحيرة ناصر وهو ٢٧٠ مليون متر مكعب يوميا كحد أقصى. ويضيفون أن ضخ كميات أكبر استجابة لاحتياجات أراضي الظهير الصحراوي الجديدة عند نهايات الترع، في ظل غياب إمكانية تخزين المياه الفائضة بالشبكة سوف يقلل من طول خلوص بعض الترع (المسافة الرأسية بين سطح المياه في الترعة ومستوى مسطاحها المجاور للطريق) عن الحد الحرج، فتحدث مضاعفات سلبية قد تنتهي بكوارث عند بداياتها. وبذلك يستلزم حسن تنفيذ مشروع الظهير الصحراوي إعادة تكريك معظم الرياحات والترع الحالية لزيادة سعتها، وربما إعادة تصميم وبناء عدد من القناطر والأهوسة. وحينئذ سوف يتبين للجميع أن تكلفة إقامة البنية التحتية لمشروع توشكى التي تجاوزت ٨ بليون جنيه كانت شديدة التواضع مقارنة بمستلزمات مشروع الظهير الصحراوي.

خلاصة دروس مستفادة

تشترك مشروعات سيناء والساحل الشمالي الغربي وتوشكى بدرجات متفاوتة في عدة مزايا وجوانب إيجابية. أول المزايا هي وقوعها خارج حدود الوادي والدلتا لتساهم في تعمير أجزاء من الوطن طال هجرانها دون أسباب قهرية مانعة، واستهدافها توزيع السكان في نسق أفضل على رقعة أكبر من مساحة الوطن. وعلى ذلك فهي تتحدى ربما دون أن تدري مفهوم حيز مصر النيلية الذي ابتدعه الفراعنة وطبقته نظم وإدارات الحكم المتتابعة في مصر عبر آلاف السنين. وثاني المزايا هي انتشار المشروعات جغرافيا بين أقصى شمال البلاد شرقا وغربا وأقصى جنوب البلاد لتغطي مناطق وأقاليم ظلت مهمشة في

فكر التنمية المصرية بغير حق وعدل زمنا طال أيضا أكثر مما ينبغي خاصة في ظل تكدس سكان الوادي والدلتا لحد لا يحتمل. وثالث المزايا هي تنوع واختلاف حزم المعطيات الايكولوجية في أقاليم كل مشروع من نطاق البحر المتوسط باعتدال مناخه اللطيف في الشمال إلى النطاق المدارى شديد القارية في أقصى الجنوب، بما يضفي على المشروعات شيئا من التكامل الوطني المستحب.

وعلى الجوانب السلبية تشترك المشروعات في عدة ملامح. أول الملامح هو غياب ما اصطلح على تسميته في أدبيات الإدارة الحديثة بالإرادة السياسة political will فيتباطأ أو يتعثر تنفيذ المشروع مع ظهور عقبات كان يفترض أن تكون متوقعة طبقا لأدوات الإدارة الحديثة فيما لو أجريت دراسات تقييم الآثار البيئية environmental impact assessment بالجدية اللازمة، ورحم الله الخديوي إسماعيل الذي باشر حفر ترعة الإبراهيمية من أسيوط حتى الجيزة بطول ٣٧٠ كيلومترا منذ نحو قرن ونصف من الزمان بالفئوس في خمس سنوات.

والملمح الثاني هو اعتماد الزراعة التقليدية التي تستهدف إنتاج المواد الخام ركنا أساسيا فيها بالرغم من تدني عائدها الاقتصادي لوحدة المياه، والمثال الشهير هنا هو القطن حيث تتضاعف ربحية زراعته سبعا وعشرين مرة لو تم تسويقه كملابس بدلا من شعر. وشئ من هذا القبيل ينطبق على زراعة بعض أصناف الخضر والفاكهة، كالطماطم والبرتقال. أما إذا اتجهت الزراعة نحو الزراعة التكنولوجية المتقدمة لإنتاج البذور والشتلات الموثقة certified seeds and seedlings فالمرجح أن تتضاعف الربحية مئات المرات. وثالث الملامح هو نظرتها إلى أقاليم التنمية نظرة منقطعة الصلة مع مصر الديموغرافية فيتم غالبا تنمية المكان دون تنمية الوطن، تكرارا لما حدث بطول طريق القاهرة

الإسكندرية الصحراوي حيث تم استصلاح ما يزيد على ١٦٠ ألف فدان أي ما يناهز مساحة بعض المحافظات ولكن إجمالي عدد السكان لا يتجاوز عدة ألوف.

ورابع الملامح وربما أخطرها أن بعض من يتحدثون عن ضخ مئات ملايين الأمتار المكعبة من مياه النيل إلى مناطق مشروعات استصلاح الأراضي الكبرى يصرون بكل النوايا الطيبة على عدم رؤية الواقع، وهو أن الفوائض المائية المتاحة من النيل في الظروف الراهنة وفي ظل التركيبات المحصولية المتبعة لا تسمح بتزامن تنفيذ مشروعات كبيرة. وشئ من ذلك الإحساس بالوهم يمكن تفسيره نفسيا بما استقر في وجدان بعض المصريين وتحت جلودهم عبر العصور من استحضار عظمة النيل وقدرته الفائقة علي فعل المعجزات بمياهه الكريمة، حتى أنهم أطلقوا على بعض فروعه في بر مصر لقب "البحر". فهناك بحر يوسف في الفيوم، وبحر شبين في المنوفية، وبحر مويس في الشرقية، والبحر الصغير في الدقهلية. وما أدراك ما البحر؟

والخلاصة المنطقية الجامعة لتتابعات تنفيذ مشروعات استعمال الأراضي والمياه الكبرى في الفترة الأخيرة في مصر توضح في أحد جوانبها توافر القدر المطلوب من النوايا الطيبة والاجتهاد والرغبة المخلصة في الإنجاز. غير أن جوانب أخرى تشير إلى تردد وارتباك عمليات اتخاذ القرار، وميل غريزي لاستنباط مشروعات المستقبل من نماذج الماضي دون اعتبار لمستجدات زمنية وتغيرات كمية ونوعية جسيمة. واستتبع ذلك استطالة أمد تنفيذ مشروعات بالرغم من توافر الإمكانيات الفنية والمادية والبشرية، وتنفيذ تنمية قطاعية أحيانا وتنمية مكانية أحيانا أخرى دون نظرة شمولية تدرك أن التنمية المتكاملة للوطن أكبر وأعظم كثيرا من مجموع تنمية مفردات وحداته كل على حدة. وكما يستجد الزمان تستجد متغيرات تستحق فكرا جديدا لا ينضب في مصر.

محمية رشدي سعيد

مبررات الحماية

يمثل الدكتور رشدي سعيد شخصية مصرية فذة علما ومعرفة ومنهجا وتحضرا. فهو من الناحية المهنية أحد رواد علم الجيولوجيا في مصر كما يشهد له تاريخه العلمي، بأبحاثه المبتكرة وكتابه عن جيولوجية مصر باللغة الإنجليزية المنشور في أوائل الستينات ثم أعيد تحريره بشكل أكثر اتساعا ونشر في أواخر الثمانينات. وهو أيضا من أوثق عارفي نهر النيل من كافة الجوانب كما تشهد له كتبه الثلاثة خلال العقدين الأخيرين عن النهر أحدهما باللغة العربية والآخران باللغة الإنجليزية، ثُم هو أحد كبار عشاق مصر كما تشهد له محاضراته وكتاباته العامة التي بلورها في كتاب "مصر المستقبل: المياه والطاقة والصحراء".

ويستعرض الدكتور رشدي سعيد في هذا الكتاب مشكلات الأراضي والمياه الراهنة فيذكر أنه "في غضون السنوات الثلاثين الأخيرة زاد عدد السكان الذين يعيشون على وادي النيل بحوالي مرتين والنصف في الوقت الذي لم تزد فيه مساحة الأرض التي يعيشون عليها بأكثر من الربع. وقل نصيب الفرد من المنزرع وأرض المدن بما فيها الجديدة إلى حوالي النصف، وهو الآن في حدود ٦٥٠ متراً مربعاً، أي قطعة من الأرض لا تزيد على ٢٦ × ٢٦ متراً هي كل المساحة التي على الفرد أن يدبر منها معاشه بالكامل. وفي فترة الثلاثين سنة الأخيرة ازدحمت المدن ازدحاما كبيراً بانتقال الكثيرين من سكان الريف إليها، وأصبحت مستقرا لحوالي نصف سكان الجمهورية الذين تكدس الكثير منهم في مناطق عشوائية بنيت على أطراف المدن دون تخطيط أو مرافق صحية. كما زاد النشاط الصناعي زيادة هائلة، وقد أدى كل ذلك إلى تدهور نوعية حياة الإنسان بدرجة لا تخطئها العين."

ولعلاج هذه المشاكل يقترح الدكتور رشدي سعيد "آن لنا أن ننظر إلى أرض وادي النيل والدلتا نظرة جديدة، وأن نعاملها معاملة المحميات الطبيعية، وأن نحافظ عليهما كروضة غناء تستخدم للزراعة المتقدمة، ويعيش عدد محدود من السكان ممن سيعملون عليها ويحفظونها لنا. وعلينا أن نبدأ، وعلى الفور، مشروعاً قومياً للخروج من وادي النيل نرشد فيه استخداماتنا للأرض الطبيعية فنحفظ أرض الدلتا ووادي النيل للزراعة وأرض الصحراء للتنمية الحضرية والصناعية، وأن نبدأ في نقل كل ما لا يلزم النشاط الزراعي في دلتا ووادي النيل إلى الصحراء الواسعة التى علينا أن نبدأ بالتخطيط لاستخدامها لاستقبال هذه الأنشطة. ماذا لو بدأنا على سبيل المثال بنقل كل المصانع الموجودة في دلتا النيل بقضها وقضيضها ومن يعملون فيها أو يتعيشون منها إلى عدد من المدن الجديدة التى ننشئها في الصحراء والتى أصبح أمر إعدادها سهلاً بعد أن اكتشفنا مكامن كثيرة للغاز الطبيعي الذي ينبغي أن نفكر في استخدامه كمصدر للطاقة لهذه المدن الجديدة."

ويضيف الدكتور رشدي سعيد "هذا مشروع قومي نجند فيه باحثينا لدراسة إمكانات تنفيذه وما يتبعه من آثار اجتماعية ونفسية واقتصادية، كما نجند فيه علماءنا للبحث في موضوع تخطيط المدن لتفادي المشاكل التي تعاني منها مدننا القديمة." ويؤكد الدكتور رشدي سعيد أن مشروعه "مشروع يرشد استغلال الموارد الطبيعية ويجعل النشاط الزراعي حيث ينبغي أن يكون في داخل وادي النيل ودلتاه، فمن غير المنطقي أن يبني المصريون مصانعهم ومنازلهم على أرض الدلتا ووادي النيل ثم يذهبون إلى الصحراء لزراعتها ....."، وفى هذا المشروع سيتم استغلال الغاز في مكانه بدلاً من نقله من موقعه في الصحراء إلى مئات الكيلو مترات لاستعماله في وادي النيل....."، وينطبق هذا الترشيد على جميع المصانع المستغلة للخامات كالأسمنت والخزف والصيني والسيراميك والطوب الحراري والزجاج بمختلف أنواعه، إذ سيكون من الأوفر تشغيلها لو

أنها نقلت بجوار الخامات المستخدمة فيها، وهي بالمصادفة بجوار مصادر الطاقة أيضا"

وليس لدي الدكتور رشدي سعيد أوهام فيما يخص صعوبة تنفيذ مقترحه ولذلك يبادر بالتوصية بإعداد قواعد بيانات تقوم بها "فرق بحثية يكون عملها مكتبياً في الأساس، فمعظم هذه المعلومات موجودة ومتناثرة بين مختلف الجهات الحكومية والأهلية على أن الأمر قد يحتاج إلى تحقيق عينات منها بدراسة حقلية."

وعلى سبيل المثال يحتاج المشروع إلى تجميع بيانات زراعية توضح "مساحات الزراعة القائمة وتركيبها المحصولي وتوزيع ملكيات الأراضي وعدد المشتغلين عليها والمتعيشين منها، ودخولهم منها والعائد الزراعي الإجمالي من هذا النشاط. وفي ميدان الصناعة يحتاج الأمر إلى معرفة الصناعات القائمة في الدلتا ووادي النيل وعدد منشآتها ومساحة الأرض التي تشغلها ورأسمالها وعدد العاملين فيها والمتعيشين منها ودخلهم وسكنهم وبعدهم عن مقر عملهم..الخ.". ومن الدراسات المطلوبة أيضا الجوانب البيئية التي تتعامل مع " الأرصاد البيئية على اختلافها وتقلباتها ونزوعاتها ومساحة الأراضي الزراعية التي زحف عليها العمران والطريقة التي خرجت بها من دائرة الاستخدام الزراعي، كما يحتاج المشروع إلى معرفة التركيب السكاني في الوادي وأحوال هؤلاء السكان الاجتماعية والاقتصادية ودخولهم وحركتهم بالهجرة إلى المدن والبلاد الجاذبة للعمالة."

التقييم الموضوعي للمحمية

الأفكار النيرة التي يعبر عنها مشروع الدكتور رشدي سعيد تستحق التقدير والإعجاب، ويتراضى عليها الجميع كخطوط استراتيجية عامة. ويتبقى بعد ذلك

اختلاف السياسات والبرامج والإطار الزمني للتنفيذ وغيرها من التفاصيل التي قد يسكنها شياطين.

وهنا تتضح صعوبة تنفيذ مقترح المحمية عمليا، الذي يتطلب نقل نصف سكان مصر المعاصرة، أي أكثر من خمس وثلاثين مليون مواطن من الوادي والدلتا إلى الصحاري. وقليل من الحساب سوف يوضح أن تنفيذ النقل وإنشاء وتجهيز سبل الحياة الجديدة للمهجرين في مواطنهم الجديدة لابد وأن يستهلك كافة استثمارات مصر بامتداد فترة زمنية قد تتجاوز ثلاثة وربما أربعة عقود من الزمان. ومن المنطقي أن يتشكك البعض فيما إذا كانت مصر تتحمل تركيز استثماراتها السنوية في نفس الاتجاه بنفس الوتيرة وعلى امتداد هذا الوقت الطويل.

ممر الباز للتنمية

البحث عن الجذور

الدكتور فاروق الباز هو أحد الرموز العلمية المصرية ذات الإحساس الوطني العميق، الذي يسر له التواصل مع وطنه الأم رغم ارتباطه مهنيا وعلى مدى الأربعين عاما الماضية ببعض أرقى المعاهد والمؤسسات العلمية في الولايات المتحدة. وكان بهذه الصفة المهنية أحد مسئولي برنامج أبوللو في وكالة الفضاء الأمريكية لإنزال أول إنسان علي سطح القمر وعودته سالما في أواخر ستينات القرن العشرين. ويقال أن الدكتور الباز يعشق الصحراء الغربية في مصر، وهي فعلا تستحق العشق لأسباب عديدة تختلف باختلاف الأشخاص إن كان للعشق أسباب يمكن توصيفها. ويحتمل أن يكون عشق الدكتور الباز للصحراء الغربية راجعا لكونه خبيرا جيولوجيا وخبيرا في أبحاث الفضاء

وخبيرا في تكنولوجيا الاستشعار من بعد remote sensing، فتمكن بتلك التخصصية الثلاثية من رؤية وتفهم مدلولات التشابه الكبير بين مورفولجية بعض التكوينات الصخرية لسطح المريخ مع بعض تكوينات الصحراء الغربية من واقع التشابه في ظروف النشأة والتكوين.

ويجوز أن يقال أن الأصول الفكرية لممر التنمية في الصحراء الغربية الذي اقترحة الدكتور الباز في عام ٢٠٠٥ كاستراتيجية جديدة للتنمية في مصر، تنتسب إلى أفكار سبق وأن عبر عنها بتبسيط شديد يتقبله عوام القراء في كتيب بحجم "الميكروكتاب" من اصدارات دار المعارف في عام ١٩٧٩ بعنوان مصر الخضراء.

مكونات مصر الخضراء

يتناول كتيب مصر الخضراء مشاكل التنمية والسكان في مصر في أواخر السبعينات، ويخلص منها إلى حتمية التوسع الزراعي في كافة أرجاء الصحاري المصرية. وتأخذ الصحراء الغربية جزءا كبيرا من الكتيب لعدة اسباب منها أنها تحتل ثلثي مساحة مصر باجمالي ٦٨١ ألف كيلو متر مربع تتعدد فيها البيئات الجيولوجية والمناخية والمائية من منطقة إلى أخرى. وتتميز الصحراء الغربية أيضا بوجود طبقات من الصخور الرسوبية المستوية تمثلها في الشمال صخور الحجر الجيري وفي الجنوب توجد صخور الحجر الرملي. وتغطى الرمال نحو نصف الصحراء الغربية على شكل طبقات ممتدة أفقيا أو على شكل كثبان رملية تمثل خطرا كامنا على مشروعات التعمير المستقبلية.

وتعتبر المنطقة الشمالية للصحراء الغربية بحذاء البحر المتوسط من أولويات مناطق التعمير والتنمية لمصر الخضراء، وربما كان أفضل سبل تنميتها هو اعتبارها منطقة سياحية من الدرجة الأولى. وتوجد بالمنطقة أراضي

قابلة للزراعة في محليات صغيرة منفصلة يجب التعامل معها على هذا الأساس بعد تحديد مصادر ريها وزراعتها باساليب تناسب الموقع والمناخ.

ويؤكد الدكتور الباز أن الإنسان يشعر بالأسف عندما يرى بقايا آثار منشآت أقامها الرومان لاستغلال مياه الأمطار وتشمل السدود والخزانات لزوم إدارة زراعة كانت مزدهرة. ويأسف الإنسان أيضا عندما يرى مراوح هواء أقيمت في ستينيات القرن العشرين في عهد هيئة تعمير الصحارى لتوليد الطاقة اللازمة لضخ المياه من الآبار وهى اليوم معطلة بسبب عدم صيانتها. ولا تتم مخططات تنمية الساحل الشمالي دون الحديث عن التعدين. وهناك دلائل على وجود رواسب خام الفوسفات شمالي منخفض القطارة، غير أن استغلالها لن يتحقق قبل تطهير حقول الألغام التي زرعها المتحاربون السابقون في المنطقة أثناء الحرب العالمية الثانية، وهو أمر يجب أن يساهموا بالجزء الكبير فيه كما تقضي به قوانين وأعراف القانون الدولي.

وتتواجد في دواخل الصحراء الغربية عدة منخفضات تكونت بتجريف الصخور السطحية بمياه الأمطار والرياح في عصور قديمة إلي أعماق تجاوزت أحيانا مائة متر. وتشغل هذه المنخفضات مساحات شاسعة، أكبرها منخفض القطارة بمساحة تعادل ١٩,٥ ألف كيلو متر مربع، وأصغرها منخفض واحة سيوة ومساحته ١٠٠ كيلو متر مربع. وتشمل المنخفضات أيضا واحات الخارجة والداخلة والفرافرة حيث توجد المياه الجوفية تحت ضغوط تزداد كلما اتجهنا غربا، أي أن أقل الضغوط موجود في الواحات الخارجة، وأكثرها في واحة الفرافرة حيث يصل ضغط المياه في الخزان الجوفي إلى عشرة أضعاف الضغط الجوى.

وقد تمت دراسات متعددة للمياه الجوفية في الصحراء الغربية واختلفت الآراء حولها، فمنها من قال أن عمرها يتراوح بين عشرين وثلاثين ألف سنة ومنها من قال أن عمرها يتجاوز ملايين السنين. وهناك رأيان متضاربان حول تجدد المياه، الأول يقول أنها تتجدد بمياه جارية تحت سطح الأرض تأتى من السودان وتشاد جنوبا، أما الثاني وهو الرأي الغالب حاليا فيقول إنها ليست متجددة لأن الصخور التي تفصل مصر عن ليبيا والسودان غير مسامية لا تسمح بنفاذ المياه الجوفية.

وتعتبر المنطقة الجنوبية من الصحراء الغربية غرب أسوان من مناطق التوسع الزراعي الواعدة لتواجد عدة أودية جافة تنتشر فيها أراضي منبسطة صالحة للزراعة، وقربها من بحيرة ناصر فيمكن نقل المياه إليها، وقربها من وادي النيل فيمكن الاستعانة بالعمالة المتركزة في الوادي، وسهولة تطبيق أساليب الزراعة الحديثة دون صعوبات نظرا لأنها لم تقسم لحيازات زراعية صغيرة.

ويرى الدكتور الباز أن فكرة رفع مياه بحيرة ناصر من أمام السد العالي ونقلها إلى الأراضي القابلة للاستصلاح الزراعي في أنابيب التي يقترحها الدكتور ابراهيم كامل هي فكرة تستحق الدراسة لعدة أسباب، منها أن مياه البحيرة سوف ترتفع إلى مناسيب أعلي مما يجب ولذا يجب الاستفادة من فائض المياه، ولأنه ربما كان من الممكن نقل المياه محملة بالطمي فلا يفقد الطمي كما يحدث الآن نتيجة لترسيبه، وأن نقل المياه عبر خطوط أنابيب أفضل من نقلها عبر قنوات مفتوحة لتقليل فواقد البخر والترشح خلال مسام الصخور والشقوق الموجودة بها خصوصا وأن الخامات اللازمة لتصنيع الأنابيب الأسمنتية لنقل المياه متوفرة في المنطقة.

وينتهي كتيب مصر الخضراء في صفحته الأخيرة بخريطة كاشفة منقولة عن أعمال اللواء محمد عبد الفتاح محسن مدير المساحة العسكرية في ذلك الوقت، تظهر فيها بشكل تخطيطي معالم مشروعات التعمير الكبرى المقترحة في مصر. ومن صدف الأقدار أن تضم الخريطة مشروعات الصحراء الغربية في شكل "ممر" متعرج يبدأ من جنوب الصعيد ويتجه غربا ليضم الواحات الخارجة والداخلة، ثم يتجه شمالا ليضم الفرافرة، ثم ينفرج في أقصى شمال الصحراء الغربية على شكل دلتاوي ليضم منخفض القطارة ومنطقة العلمين في الشرق وواحة سيوة في الغرب.

مكونات ممر الباز

أتى اقتراح ممر الباز في أواخر عام ٢٠٠٥ بعد رحلات متعددة عبر دروب الصحراء الغربية وتأملات في صورها الفضائية، نموذجا للتنمية بمشروعات كبرى فائقة الضخامة super mega projects. وتم تقديم نموذج الممر في إطار محاضرات عامة وكتابات صحفية ولقاءات تليفزيونية يبدو أنها كانت شديدة التأثير على صناع القرار في مصر حيث سارع مجلس الوزراء بتشكيل لجنة عليا لتبحث في تنفيذيات الممر. وفي أوائل ٢٠٠٧ أصدر الدكتور الباز كتابا عن مكونات المشروع بعنوان ممر التنمية والتعمير زوده بصور فضائية ملونة تسر الناظرين.

ويقضي الاقتراح بإنشاء محور طولي بمواصفات دولية قياسية يخترق الصحراء الغربية رأسيا من منطقة العلمين على شاطئ البحر المتوسط باتجاه الجنوب مع تعرجات اضطرارية في بعض الأماكن حتى الحدود الدولية مع السودان، مكونا مع وادي النيل مستطيلا أرضيا يبلغ طوله نحو ١٢٠٠ كيلومترا ويتراوح عرضه بين ٥٠ إلى ٢٠٠ كيلومتر. ويمتد مع الطريق أنبوب ضخم

يتحمل نقل بليوني متر مكعب سنويا من مياه بحيرة ناصر في أقصى الجنوب إلى الشمال، كما يصاحبه خط للسكك الحديدية وخطوط لنقل الكهرباء بسعة مناسبة. والزمن المقدر لتنفيذ المشروع يبلغ نحو عشر سنوات، وقد يتم تنفيذه بمفهوم نظام BOT.

ويقسم المستطيل إلى محاور بعدد اثنى عشر طريقا تمثل قطاعات عرضية تمتد أفقيا من الوادي القديم غربا عبر الصحراء الغربية في منظومات متكاملة للتنمية والتعمير، ويتضمن كل من القطاعات العرضية مدينة رئيسية مصدرا للخبرة المؤسسية والسكان. وفيما يلي وصف موجز لإمكانيات كل من هذه القطاعات كما جاء في أوراق عمل بقلم الدكتور الباز. (راجع أيضا ما جاء عن هذا الموضوع في تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٥ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية.)

١. محـــور الإسكندرية

يبدأ ممر التنمية والتعمير بالقطاع الأول على ساحل البحر المتوسط بالقرب من العلمين، ويمتد أول محاوره شرقاً إلى الإسكندرية ليمثل شريانا يربط الممر بشمال الدلتا. وتؤهل معطيات القطاع التنمية في قطاعي السياحة والثروة السمكية، إضافة إلى إنتاج الفواكه التى تجود في مناخ البحر المتوسط. ويمكن للنشاط السياحي أن يرتقي لمستويات عالمية بقدرة تنافسية تجذب السياحة العالمية بصورة غير مسبوقة على غرار مبادرات في دبي وغيرها. وتأتي مقومات المنطقة السياحية من أهمية المكان التاريخية للسياحة الأوروبية، وتميز رمال الشواطئ واعتدال الطقس، وهدوء بحر تحميه طبيعته الجغرافية معظم أيام السنة.

٢. محـور طنطا

يمتد المحور من قلب الدلتا الزراعية غرباً عبر القطاع الجنـوبي لمديريـة التحرير إلى أراضي صحراوية مستوية حتى يلتقي مع الطريـق الرأسـي. والهدف الكبير للقطاع هو تخطيط وإقامة مدن وقرى جديدة تقلل الضغط على الأراضي الزراعية في محافظتي الغربية والمنوفية وهما من أكثر محافظات الدلتا اختناقاً بالسكان. وقد أثبتت التنمية الزراعية على طريـق القـاهرة – الإسكندرية الصحراوي وجود ما يكفي من ميـاه جوفيـة تـسمح بالتوسـع السكاني، كما يمكن مدها بمياه النيل من ترعة النوبارية. وإضـافة للتوسـع العمراني يجب اعتبار المنطقة مصدراً للإنتاج الحيواني مثل تربيـة الأبقـار والأغنام والجمال للاستهلاك المحلي والتصدير.

٣. محـور القاهـرة

يؤهل المحور ربط المحور الطولي بطريق مصر – إسكندرية الصحراوي ثم بالقاهرة وهي أكبر تجمع سكاني في إفريقيا. وليس هناك حدود لمـا يمكـن إنجازه على مسار هذا المحور بإنشاء مدن جديدة ومستـشفيات وجامعـات ومدن عسكرية وكذلك مصانع وزراعات صحراوية. ومن الجدير بالذكر أن التوسع في اتجاه الشرق يلزمه تمهيد طرق خلال تلال وأودية، أما التوسـع غربا فهو أسهل لأن الأرض مستوية لا تقطعها أودية ولا تهددها سيول عاتية كما توضحها الخرائط الطبوغرافية التي جمعتها رحلات مكوك الفضاء.

ويمكن اختيار مواقع لإقامة عشرات المدن والقرى في الجزء الـشرقي مـن محور القاهرة تستخدم ما توفره البيئة المحلية من صخور البنـاء وطبقـات الزلط والطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لتكون صمام أمن للزيادة السكانية في المستقبل، كما يمكن التخطيط لإنـشاء مدينـة طبيـة لاحتـواء عـدد مـن

المستشفيات الحكومية والخاصة والمصحات السياحية والمعامل ومراكز الأبحاث الطبية وكذلك مصانع الأدوية والمستلزمات الطبية.

٤. محور الفيوم

يمتد المحور جنوبي القاهرة إلى منخفض الفيوم بحذاء حافة المنخفض ثم للجنوب الشرقي بمحاذاة وادي النيل بالقرب من المنيا. ويصلح السهل المستوى شمال غرب منخفض الفيوم لإقامة عديد من الصناعات الثقيلة بعيداً عن العمران، منها مصانع أسمنت تستخدم خامات الحجر الجيري بالمنطقة. ويمكن أيضا نقل بعض الصناعات الثقيلة من وادي النيل والدلتا إلى هذا الموقع باعتبار الممر سبيلا لنقل الخامات والمنتجات إلى داخل وخارج مصر.

٥. محور البحرية

يؤهل محور البحرية ربط ممر التنمية بواحات الصحراء الغربية كلها بداية من الواحات البحرية وصولا للفرافرة ومنها إلى سيوة ثم إلى الداخلة والخارجة. وتمثل أراضي واحات الصحراء الغربية ثروات طبيعية كبيرة إذا حسن استخدامها لتمثل مصدراً أساسياً للتمور واللحوم في مصر بأكملها. وربما يعزى فشل محاولات جذب السكان إليها لأن التخطيط تجاهل بيئتها المحلية، خاصة اتجاه الريح ومصدر الأتربة والرمال المصاحبة للزوابع الهوائية.

٦. محور المنيا

محور المنيا هو أقصر الطرق الموصلة لممر التنمية بوادي النيل لقرب هضبة الصحراء الغربية من الوادي. ويقطع مسار الممر خطوط كثبان رملية تبدأ جنوب منخفض الفيوم وتمتد جنوباً حتى تقترب من أراضي المنيا

الزراعية. وتوضح صور فضائية أن الجزء الشمالي لشريحة الأراضي المحصورة بين خطي الكثبان الرملية قد استخدم في الزراعة بشكل جيد، أما الجزء الجنوبي فيتضمن أراض تصلح لإنشاء مدينة جديدة تفوق مساحتها مساحة مدينة المنيا، تتيح انتقال بعض المؤسسات ومنها الجامعة ومركز لبحوث الصحراء إليها.

٧. محور أسيوط

يمتد المحور من غرب مدينة أسيوط إلى المطار ثم إلى الهضبة حتى الطريق الطولي. ويمثل الثلث الشرقي للقطاع موقعاً مناسباً للتوسع الزراعي والعمراني في سهل واسع تحده حافة الهضبة، وأراضيه طينية في عدة أودية تبدأ من الهضبة التي يحدها فالق يمتد من الشرق إلى الغرب. ومعظم الأراضي مستوية لا تكتنفها كثبان رملية وصالحة للزراعة بمياه جوفية في الغالب متجددة لهطول أمطار متفرقة بالمنطقة ولقربها من النيل.

ويمكن للطاقة الشمسية أن تلعب دوراً كبيراً في التنمية بإقامة مجمعات لإنتاج الكهرباء. ويربط منتصف المحور طريق مطار أسيوط وطريق الواحات الخارجة، الذي يمتد إلى الداخلة والفرافرة، وهذا يعني أن ممر التنمية المقترح يربط واحات الصحراء الغربية في الشمال عبر الواحات البحرية ومنها إلى واحة سيوة وفي الجنوب إلى محافظة الوادي الجديد في شبه دائرة كاملة تربط جميع الواحات.

٨. محور قنا

يمتد المحور من غرب نهر النيل عبر أراضي مستوية بموازاة ثنية النهر ويستمر في الوادي ليصل إلى هضبة الصحراء الغربية غرب أبوطشت، حيث يعلو مع الهضبة غرباً ليصل إلى الطريق الطولي. ويمثل السهل

الموازي للأرض الزراعية موقعاً متميزاً لتوسع زراعي وعمراني وصناعي. وتتصف أراضي ما بين مدينتي قنا ونجع حمادي بالإستواء والخصوبة لأنها نتجت من ترسيب طمي أودية عديدة في الجنوب على مدار ملايين السنين نتيجة للأمطار الغزيرة على الهضبة. ومن المحتمل تواجد مياه جوفية من أمطار في أزمنة ماضية مضافا إليها أمطار تهطل حالياً بين آونة وأخرى.

ويلزم دراسة أودية هضبة الصحراء الغربية لتحديد مخاطر السيول، ودراسة بناء سدود وقائية للحد من مخاطر محتملة وتغذية آبار المياه الجوفية. أما عن سطح الهضبة فيمكن أن يخطط مستقبلاً لصناعات تتطلبها المنطقة.

٩. محور الأقصر

يمتد المحور من الطريق الأساسي في اتجاه الشمال الشرقي بموازاة حافة الصحراء الغربية. ولا يقترح مد المحور إلى وادي النيل، كذلك فإن المحور لا يمر في أراضي صالحة للزراعة ولا يجب التخطيط لأنشطة صناعية. والغرض الأساسي لهذا المحور هو فتح آفاق واسعة لإقامة مدن سياحية راقية وفنادق فاخرة وإنشاء مطار دولي بالقرب من حافة الهضبة.

١٠. محور كوم أمبو – أسوان

ينقسم المحور إلى فرع كوم أمبو شمالا وفرع أسوان جنوبا يفصلهما جبل البرقة. ويتميز فرع كوم أمبو بوجوده في مصب وادي واسع تنبع روافده من جبال الصحراء الشرقية. وأراضي الوادي خصبة كأرض النيل مما يسمح بامتدادات زراعية. وتتميز أراضي غرب أسوان بالإستواء في سهل واسع يفصل مسار نهر النيل عن هضبة الصحراء الغربية. ويمر في منتصف السهل وادي الكبانية (الذى كان متصلاً بوادي أبر صبيرة الذي يقع مسار النيل الحالي).

وهناك دلالات عديدة على أن المنطقة غنية بالمياه الجوفية فتستخدم في استصلاح الأراضي. ويضاف لذلك أن المنطقة تتخللها فوالق، يمكن أن تنقل المياه حالياً من مسار النيل إضافة إلى مياه أمطار تهطل بين حين وآخر. أما عن باقي الممر بعد نقطة تلاقي فرع كوم أمبو وفرع أسوان غرب جبل البرقة وحتى مسار الطريق الطولي فيمكن تركه دون إنشاءات في الوقت الحالي.

١١. محور توشكى

أحدى الفوائد الهامة لممر التنمية هي تأهيل وتعظيم الانتفاع الكامل من مشروع توشكى.

١٢. محور أبو سمبل – بحيرة ناصر

يخصص المحور لإقامة بنية تحتية سياحية تستوعب زوار المنطقة للإقامة في فنادق ومستعمرات سياحية بالقرب من معبدي أبو سنبل والساحل الغربي لبحيرة ناصر.

التقييم الموضوعي لممر الباز

يقوم نموذج ممر الباز دون أن يذكر ذلك بشكل منهجي على ثلاثة افتراضات تقليدية يتفق عليها آخرون دون جدل كبير. يؤكد أول الافتراضات أن تجاوز عدد سكان مصر رقم السبعين مليون نسمة في بداية القرن الحادي والعشرين، ينتظر وصولهم إلى مائة مليون بنهاية ربعه الأول يحتم الخروج من الوادي القديم إلى فضاء مصر الواسع تجنبا لعواقب اقتصادية وبيئية وخيمة. وينص الافتراض الثاني على أن الصحاري المصرية غنية بإمكانياتها السياحية والتعدينية غير أن تكاليف النقل والتوصيل والتسويق تقلل من الجدوى

الاقتصادية لاستغلال إمكانياتها. ويركز الثالث على ضرورة تكامل مشروعات الأنشطة الزراعية والتعدينية والسياحية في مناطق التعمير الجديدة سعيا لخفض التكاليف الحدية للمشروعات وضمانا لنجاحها بدرجة أكبر.

ويقوم نموذج ممر الباز أيضا على فكر طازج دون أن يذكر ذلك بشكل منهجي، يتسق مع ما يقرره ويوصي به خبراء التنمية الإقليمية للصحاري بتنظيم التعمير الاختراقي لقلب الصحاري على طول محاور عرضية تربط مصادر التغذية بالسكان والسلع والخدمات في الوادي والدلتا بالمناطق الصحراوية المقررة للتعمير.

غير أن المشروع ينشع بعدة جوانب سلبية تقلل من جدواه الاستراتيجية. أول الجوانب السلبية هو التركيز بشكل ظاهر على التوسع في الزراعة التقليدية بالرغم من محدودية موارد المياه الجوفية في معظم مناطق الممر الصحراوية، وصعوبة العثور حاليا على فوائض مائية نيلية ذات شأن تسمح بنقلها من بحيرة ناصر لمقابلة بعض احتياجات المشروع. والجانب السلبي الثاني هو تدني العائد الاقتصادي لوحدة المياه في الزراعة مقارنة بالقطاعات الأخرى، بما يقلل في النهاية من قدرة المشروع على الاستدامة. والجانب السلبي الثالث للممر أنه لا يرتبط بشكل واضح مع المشروعات الكبرى التي جرى أو يجري تنفيذها حاليا في سيناء والبحر الأحمر.

وفي هذا السياق قد يكون الممر أكثر قبولا فيما لو تم عكس موقعه ليقوم على الصحراء الشرقية شرقا ويمتد إلى سيناء شمالا، مراعاة لجوانب اقتصادية واجتماعية بالنظر للنهضة السياحية المتدفقة على شواطئ البحر الأحمر من جهة واعتبارات الأمن القومي التي لا تخفى على أحد فيما يخص سيناء من جهة أخرى.

ويقلل من قبولية ممر الباز للتنمية أيضا جوانب اقتصادية ثنائية الأوجه. الوجه الأول يجزم بارتفاع تكاليف إقامة البنية التحتية من طرق وسكك حديدية من الحدود السودانية في الجنوب إلى البحر المتوسط في الشمال بامتداد نحو ١٢٠٠ كيلومتر، إضافة إلى أنبوب مائي من بحيرة ناصر موازيا للمر الرئيسي حتى أقصى الشمال، نظرا للطبيعة الجيومورفولوجية المعقدة لموقع المشروع ارتفاعا وانخفاضا على مستوى الميكرو. والحال هكذا فمن غير المحتمل أن يجازف مستثمر من القطاع الخاص محليا وخارجيا بتحمل تكاليف باهظة لن يكون لها عائد في الأجل القصير وربما المتوسط. وإذا تحملت الدولة عبء هذه التكاليف فمن المرجح أن يكون وقعها شديدا على ميزانيتها في ظروف صعبة خاصة بعدما حدث في توشكى من تباطؤ في تنفيذ المشروع بعد الانتهاء من إقامة البنية التحتية الرئيسة على نفقة الدولة.

والجانب الثاني الذي يقلل من قبولية الممر هو أن الصحراء الغربية مليئة بطرق سريعة تشتكي حاليا من بطالة مقنعة لتدني استعمالها بطاقة مرورية تقل كثيرا عن قدرتها الاستيعابية. ومن هذه الطرق طريق الإسكندرية السلوم، وطريق وادي النطرون العلمين، وطريق مطروح سيوة، وطريق سيوة الواحات البحرية، وطريق الواحات البحرية الفرافرة ثم إلى الداخلة والخارجة. والمنطق الاقتصادي السليم يدفع في اتجاه استعمال الطرق والممرات الحالية قبل إنشاء طرق جديدة. والمبدأ الحاكم في شق طرق التعمير هو أن تخطط لتمر عبر مناطق بها موارد طبيعية تستعمل كمدخلات إنتاجية لتساهم معنويا في التعمير بعوائد تغطي تكاليف إنشائها وصيانتها.